ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1591-1608.

الإستراتيجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والأفاق

The Algerian strategy towards the African Sahel region: reality and prospects

عمراني رباب *
جامعة الجزائر03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
مخبر: البحوث والدراسات السياسية تحت رقم c160100
omranirabab@gmail.com

مسعود شنان
جامعة الجزائر03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
مخبر: البحوث والدراسات السياسية تحت رقم c160100
m.chanane@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2022/07/18 تاريخ قبول المقال: 14/08/2022 تاريخ نشر المقال: 2022/09/15

الملخص:

نتطرق في هذا المقال، إلى الإستراتيجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي الذي يشهد العديد من التحديات والأخطار ذات مستويات مختلفة منها تزايد النشاط الإرهابي والجريمة المنظمة وظهور الحركات الانفصالية وغيرها، التي وجدت البيئة الحاضنة والملائمة للنشاط بسب الفشل الدولاتي في منطقة الساحل خصوصا في مالي، وهنا الجزائر تطرح العديد من الاستراتيجيات متعددة الأبعاد سياسية واقتصادية وأمنية، بهدف استقرار المنطقة وضمان آمنها وهي أمام خيارات مستقبلية منها العمل التعاوني أو التدخل الانتقائي أو التركيز على الدائرة الإفريقية لتصبح الدولة التي لا غنى عنها.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية الجزائرية، الساحل الإفريقي، الأمن القومي.

Summary:

In this article, we address the Algerian strategy towards the African Sahel region, which is witnessing many challenges and dangers of different levels, including the increase in terrorist activity, organized crime and the emergence of separatist movements and others, which found the environment suitable for activity due to the failure of my states in the Sahel region, especially in Mali and Algeria propose many multi-dimensional strategies, political, economic, and security, with the aim of stabilizing the region and ensuring its security, and it is facing future bounties, including cooperative work, selective intervention, or focusing on the African circuit.

مقدمة: الجزائر هي إحدى الدول التي تحظى منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة لها في الوقت الراهن أهمية قصوى في توجهات سياستها الخارجية، لدرجة اعتبارها من وجهة نظر معينة إحدى

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1591-1608.

المجالات الحيوية للسياسة الخارجية الجزائرية. حيث فرضت الرهانات الجديدة في هذه المنطقة تحويل المجال الحيوي الأساسي لها من المنطقة المتوسطية إلى منطقة الساحل الإفريقي، وذلك لما تعلق بمضامين النسق الأزموي المتشكل في هذه المنطقة، أو من حيث انعكاسات مخرجات هذا النسق على الأمن القومي الجزائري الذي أصبح يحظى باهتمام عالمي وفق لاستراتيجيات مختلفة تهدف لتحقيق مصالح الدولة ودعم الأمن القومي فيها. بالنسبة لجملة الاستراتيجيات المتاحة لها تجاه منطقة الساحل فهي مختلفة باختلاف المقترب المناسب والدور الذي يفترض للجزائر أن تلعبه من اجل غاية الأمن والتفوق الإقليمي. بالتزامن مع تنازع الأدوار العالمية في المنطقة والإقليمية على حد سواء. انطلاقا من هذا فجوهر إشكاليتنا هو:

– ماهو طبيعة الدور الاستراتيجي الذي يجب أن تتموقع فيه الجزائر من اجل التعامل الفعال مع النسق الأزموي الموجود في منطقة الساحل الإفريقي؟

أن هذا الموضوع يستمد أهميته من أهمية المنطقة في حد ذاتها إقليميا ودوليا, لمساسها بالأمن القومي للدولة المجاورة أبرزهم الجزائر. ولعل مايؤكد هذه الأهمية التكالب الدولي حول هذه المنطقة المنشئ لصراعات سياسية واقتصادية لاحت بأفقها على الأوضاع الأمنية.

تتناول هذه الورقة وتسلط الضوء على الإستراتيجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي لمواجهة التهديدات الأمنية التماثلية واللاتماثلية التي تشهدها المنطقة وتلقي بظلالها على الأمن القومي الجزائري , بالإضافة للخيارات الإستراتيجية المتاحة للجزائر حماية لأمنها القومي.

المبحث الأول: التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي:

إن موضوع الإستراتيجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي من المواضيع التي شغلت الدوائر الأمنية في الجزائر ولا تزال , نظرا لحساسية المنطقة وما تمثله بالنسبة للجزائر جغرافيا ما يجعل امن الحدود الجزائر في حالة تأهب مستمر, لذا كان لابد من التوقف ولو جزئيا لمعرفة أهمية الحدود المشتركة التي تجمع الجزائر بالساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني.

المطلب الأول: منطقة الساحل جغرافيا:

لا تنحصر المساحة الجغرافية التي تتشكل منها دول الساحل في حدود دولية واضحة ؛إلا أن المعطيات الديمغرافية في المقابل لا تتوفر إلا في إطار كل دولة على حدة.

وينتج عن ذلك أن الدراسة الجيوسياسية لشعوب الساحل تفرض أن نضع الحدود الدولية التي هي حدود ثابتة[1].

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1591-1608.

حيث تعتبر منطقة الصحراء الكبرى الإفريقية من أكبر صحاري العالم بمساحة تقدر بـــ: 0905999 حيث تمتد على 0389 كلم من المحيط الأطلسي وصولا البحر الأحمر، وتمتد جنوبا بعمق 0089 كلم، داخل منطقة الساحل الإفريقي.

وتشمل الصحراء الكبرى: موريتانيا والصحراء الغربية والنيجر ومصر وجزء من مناطق جنوب المغرب وتونس والجزائر، والجزء الشمالي لمالي وتشاد والسودان.

أما منطقة الساحل الإفريقي فهي منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، وتمتد غربا من السينغال وموريتانيا، مرورا بمالي والنيجر وبوركينافاسو وشمال نيجيريا، وتشاد والسودان وإثيوبيا شرقا.

كما يستخدم مصطلح الساحل الإفريقي للدلالة على الدول المنضوية تحت تجمع "اللجنة CILSS" ما بين الدول لمكافحة الجفاف وتضم: تشاد والنيجر ومالي وبوركينافاسو وموريتانيا والسينغال وغامبيا غينيا بيساو والرأس الأخضر[2].

وفق مقاربة جغرافية يتشكل الساحل الصحراوي من ستة بلدان وهي السودان، التشاد ومالي والنيجر وبوركينافاسو وموريطانيا، وقد كان مُقسما حسب الخرائط الاستعمارية إلى السودان الانكليزي والسودان الفرنسي وهو شريط يمتد من البحر الأحمر شرقا إلى الأطلسي غربا.

أما ما يعرف بمنطقة (سين، صاد) الساحل. والصحراء، فهي تضم بلدانا كثيرة منها أريثيريا وليبيا والجزائر وتونس ومصر وغامبيا إلى جانب الدول الست التي سبق ذكرها.

المطلب الثاني: التركيبة السكانية لمنطقة الساحل الإفريقي(ديمغرافيا)

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بتنوع أثني وعرقي، إذ تمتاز المنطقة بتداخل عدة أعراق تمثل كل منها أنماطا وعادات مختلفة، فعلى سبيل المثال نجد في النيجر قبائل الهوسا والزرما والطوارق والعرب، وفي مالي قبائل البمبارا والسونغاي والبولسوالكانوري والطوارق والعرب، وتمتاز دول الساحل بكثافة سكانية ضعيفة وغير متوازنة مقارنة مع مساحته الشاسعة، وتبرز هنا مشكلة اللاجئين نحو المدن الكبرى هربا من الجفاف بفعل الأضرار والتصحر، وما يؤدي إليه من خلق تجمعات أثنية ونزاعات داخل الدول إذ هناك في الساحل حسب إحصائيات عام 2015 نحو (14.3) مليون نسمة يتوزعون بين (597) ألف لاجئ (443) ألف نازح.

إن التركيبة الاجتماعية والديموغرافية المتنوعة لدول الساحل الإفريقي جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا، لا سيما مع غياب الثقافة الوطنية الموحدة التي نتج عنها أزمات عدة مثل أزمة الطوارق في النيجر ومالي، والاضطرابات العرقية في موريتانيا والحروب الأهلية في دارفور

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1591-1608.

والصراعات القبلية والأثينية في تشاد والتي تتغذى في أغلبها على انعدام العدالة التوزيعية وسوء توزيع الثروات الاقتصادية، فضلا عن ذلك فإن هناك عنصر أساسي يجب التطرق إليه، وهو التنوع الإثني الذي تتميز به منطقة الساحل الإفريقي إذ تضم المنطقة نوعين من الأجناس (الأسود و الأبيض)، إذ يتواجد الجنس الأسود بالجزء الجنوبي، والجنس الأبيض بالجزء الشمالي للساحل.

وفي موريتانيا يمثل عنصر (الحور) ثلث السكان وهم من العرب القادمون الذين استوطنوا شمال إفريقيا وعنصر (الأرتان) وهم من سلالة العبيد ويتمركزون في الشريط الساحلي لنهر السنغال والنيجر تتوسط منطقة الساحل، وحيث نجد إثنية الهوسا في المناطق الوسطى والشرقية من البلاد[3]، ثم يليه عنصر (الجير ما سونغاي)، في حين نجد عنصر (طوارق الشمال) ويحتلون نسبة (10%) ، وتضم كذلك إثنيات أخرى العرب والتوبو والفولا وغيرها.

فضلا عن هذا التنوع الإثني بمنطقة الساحل الإفريقي، نجد كذلك التعدد الديني بين المسلمين والمسيح أصحاب المعتقدات الإفريقية المحلية، وكذلك التعدد اللغوي بين اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية واللغة المحلية للقبائل المختلفة وبوجود هذه التركيبة البشرية المتنوعة والتعدد الإثني في منطقة الساحل نشأت مختلف الصراعات والنزاعات القبلية و العرقية.

المبحث الثاني: أبعاد النسق الأزموي في منطقة الساحل الإفريقي.

لا يمكن الفصل بشكل واضح بين الجوانب الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في الأبحاث السياسية، نتيجة التداخل الذي تعرفه مجمل الأبعاد لقضية ما، حيث يتم الاعتماد عليها كنسق متكامل لفهم الوضع الداخلي للدول والأقاليم، كما تعد الركائز الأساسية لما يسمى بالمصلحة الوطنية، أو بشكل أعم المصلحة القومية ولفهم اكبر للدول وسياستها يجب وضع هذه الجوانب في إطارها الحقيقي والموضوعي من اجل الإحاطة الشامل بجميع مقتضياتها وأبعادها كما هو الحال بالنسبة إلى الأزمة في دول الساحل والتي تعددت أبعادها بين السياسية والاقتصادية والأمنية والمجتمعية في إطار نسق ازموي عام متعدد الأبعاد والجوانب.

المطلب الأول: البعد الاقتصادي

في العقود الأخيرة دول الساحل كانت معروفة في معظمها بالمشاكل الاقتصادية والبيئية لدرجة أن مصطلح الساحل ارتبط عموما بثلاثي الجفاف وتدهور مظلة الصحراء النباتية المتقدمة، غياب التنمية، الفقر المدقع للكثيرين من مختلف السكان.

فإذا أخذنا الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد أو مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عموما كمرجع لوجدنا أن دول الساحل من بين البلدان الأكثر فقرا في العالم، حيث يعيش أزيد

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1591-1608.

من نصف السكان تحت عتبة الفقر، أي اقل من 2 دولار يوميا في اليوم[4]. على الرغم من كل ما يعزى به لمنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص والمتعلق نحو مزيد من تدهور الاقتصاد، إلا أن هذا لم يمنع من وجود بوادر تنمية اتسمت ببداية النمو الحقيقي للقارة الإفريقية ككل.إذ تحقق نموا اقتصاديا مثيرا للإعجاب على مدى السنوات إلى 15 الماضية فمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تضاعف أكثر من2٪ خلال الثمانينات والتسعينيات إلى ما فوق5٪ بين عامي2001 و2014[5]. ناهيك على التحدي الأمني، إذ تم تعزيز الانتعاش الاقتصادي في 2016 بعد الركود في 2012 (80- بالمائة) نتيجة للازمة الأمنية في مالي، فالانتعاش بدأ في 2013 بنسبة نمو حقيقة في الناتج المحلي الإجمالي (Pib) بـــ 2,3 بالمائة[6].

المطلب الثاني: البعد المجتمعي

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بتنوع اثني وعرقي، أضحى متغيرا بنيويا يؤثر كثيرا على البناء الاجتماعي إلى درجة أن المنطقة أصبحت فسيفساء إثنية واسعة وتتشكل من عدة أعراق تتباين في أنماط معيشية مختلفة، فمالي تتكون عرقيا مثلا: من البامبارا والسونغاي ولبولس والكانوري والتوارق والعرب، بينما نجد في النيجر قبائل الهاوسا والجرما وغيرها. كل هذا التعدد الديني ليس فقط من حيث العرف، بل في الجانب الديني كذالك بين مسلمين ومسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية، علاوة على ذلك أثرت أيضا الطبيعة الأنثروبولوجية المعقدة للمجتمعات المحلية في مسار البناء السياسي للدول نتيجة للهيمنة الإثنية على الفضاء العام في دول الساحل الإفريقي، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء الدول في المنطقة[7]، داخلها وحتى بين دول الإقليم ذاته ساهم بشكل كبير في خلق مشاكل التقسيم الاستعماري (نظرا للتقسيم العشوائي الذي قامت به القوى الكبرى مراعية في ذلك لمصالحها الحيوية مختزلة لواقع التنوع الذي ميز المجتمعات الإفريقية منذ مابعد الاستقلال) فكانت نتيجة هذا التقسيم، أن توزعت الجماعات الإثنية الواحدة على عدة كيانات سياسية— وعلى العكس من ذلك فقد ضمت الدولة الواحدة كما هائلا من الجماعات العرقية المختلفة التي لا يجمعهما إي إحساس مشترك بالانتماء إلى قومية[8]. لم يكن التقسيم الاستعماري السبب الفريد فيها بل يعزى ذلك أيضا لفشل الأنظمة السياسية في التعاطي مع التعدد العرقي والديني القائم في مجتمعاتها.

المطلب الثالث: البعد السياسي

يمكن وصف واقع منطقة الساحل الإفريقي السياسي من خلال متغيرين أساسين:

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1591-1608.

الفرع الأول: أزمة بناء الدولة

حظيت مسالة تشكل الدولة في إفريقيا بسجلات واسعة في الأدبيات الإفريقية نظرا لخصوصية تشكل الدولة الحديثة في إفريقيا" دولة مابعد الاستعمار"انطلاقا من اعتبار الدولة الحديثة في إفريقيا بمثابة نسخة افريقية للنظام الاستعماري من حيث تسلطية النظام. كما يمكن القول بان مسالة صعوبة توطين النموذج الغربي للدولة راجعة بالأساس إلى غياب تقاليد دولية (أسس بناء الدولة) في التاريخ الإفريقي المعاصر، وهو ما يفسر رفض فكرة " الدولة"من قبل المجتمع,وهو الأمر الذي أكده "غوردن هايدن" حيث يرى بأنه –باستثناء إثيوبيا– لم تستطع المجتمعات الإفريقية (جنوب الصحراء) أن تطور بنفسها أنظمة دولتيه[9]، هذا من جهة ومن جهة أخرى تضافرت مجموعة من العوامل على ذلك تمثلت:عدم استقلالية القرار السياسي لدول الساحل الإفريقي المرتبط أساسا بدوائر خارجية، فبعد استقلال إفريقيا ترك المستعمرون الأوربيون وراءهم جماعة كونوهم تكوينا خاصا وحافظوا على الارتباط بهم مستغلين حاجة الدول حديثة الاستقلال إلى جيش يحمي حدودها ويؤكد سلطة الحكم الجديد[10].

الفرع الثاني: أزمة النظام السياسي والية انتقال السلطة

يبدو تداول السلطة في إفريقيا الذي يتم بصورة شكلية مشوهة غير ضمنية أزمة حقيقية, تتعدد مظاهرها وتنعكس نتائجها، فأي حدث يقع في القارة يمكن إرجاعه إلى الأسلوب الذي من خلاله تم تداول السلطة، فعدم الاستقرار السياسي والأمني وإعاقة التنمية في إفريقيا كلها أوجه لداء واحد وهو التناحر بين زمر الحكم في القارة وانشغالهم بأمور السلطة أكثر من اهتمامهم بتنمية دولهم.

على الرغم من أن القارة الإفريقية شهدت منذ منتصف الثمانينيات تجارب ناجحة في التداول السلمي للسلطة ظهرت في إجراء انتخابات تعددية في عدد من الدول، وتنحي بعض القيادات بصورة سلمية عن السلطة ظهرت في إجراءات انتخابات تعددية في عدد من الدول نزولا على رغبة الإرادة الشعبية، وتحول الحكم في بعض الدول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني إلا أن هذه الإجراءات لم تؤدي لانتشار الاستقرار في القارة،[11] فمع حلول عقد التسعينات بدأت تظهر مرة أخرى نذر عودة الانقلابات العسكرية للقارة,[12] وهذا مايؤكد على عسكرة السياسة في منطقة الساحل وفي إفريقيا بصفة عامة.

المطلب الرابع: البعد الأمني

الفرع الأول: دور القوى الكبرى في تغذية الصراعات الإقليمية

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1591-1608.

منطقة الساحل هي إحدى الأماكن التاريخية التي لم تفرط فيها فرنسا بدعم من أمريكا والدليل على ذلك هو أن الأراضي التي حددتها فرنسا عام 1957 لضمها إلى التراب الفرنسي في إطار ما أسمته "sahariennes l 'organisation commune des régions"، التي تم التخلي عنها في 1962 بسبب استقلال الجزائر هي نفس المساحة التي حددتها اليوم قوات الافريكوم. فالهجمة الاقتصادية الفرنسية يبدو أنها تحتاج إلى دعم عسكري كي تستمر والقوة الاستعمارية التقليدية مازالت تقف في وجه أي تقارب صيني مع الدول الإفريقية وتحاول احتكار الموارد الأولية. هذا ما يدخل ضمن إطار"التنافس الأجنبي في ساحات الساحل الإفريقي" الذي غيرت صراعاتها في المنطقة مجرى الكثير من الأحداث في المنطقة كما هو الحال بالنسبة للمشهد الليبي الذي شكل فيها "اتفاق الصخيرات المغربية" منعرجا أخر بتجدد الأزمة بين الفرقاء الليبيين. (حيث في البداية هلل الكثيرون داخل وخارج ليبيا للاتفاق السياسي) الذي ابرم بين الأطراف الليبية في مدينة الصخيرات المغربية في 17 ديسمبر 2015, برعاية أممية والذي اعتبره البعض بداية النهاية لحقبة انتقالية.إلا أن الفقرة الثانية من المادة الثامنة من هذا الاتفاق حملت بذور فنائه مبكرا، عندما جعلت مهام القائد الأعلى للجيش الليبي من اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء، وهو الآمر الذي رأى فيه نواب المنطقة الشرقية تحييدا لدور خليفة حفتر واستبعاده نهائيا من اللعبة السياسية. كما أن مجلس النواب ظل رافضا للتشكيل المقترح، وبدا في تعبئة الرأي العام على أرضية أن الاتفاق السياسي يلحق الكثير من الضرر بليبيا باعتباره لا يوفر الحد الأدنى من التوافق بين الشرق والغرب ويعد بمثابة فرض وصاية دولية عليها[4]، ولعل مايؤكد ذلك هو سر تعجيل المبعوث الاممي الخاص للامين العام للأمم المتحدة في ليبيا" مارتن كوبلر" بتوقيع اتفاق الصخيرات قبل أن يحظى بموافقة كاملة من برلمان طبرق والمؤتمر الوطني الليبي، كما يعكس هذا التسارع الدولي والإقليمي في توقيع الاتفاق الرغبة في إيجاد حكومة ليبية تمرر التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا، لتعزيز القدرات العسكرية للحكومة الجديدة في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية[13] والموقف الأمريكي هو في الحقيقة مرتبط بالنفط والغاز، غير أن ذلك لايتصل مباشرة بالمصلحة الأمريكية النفطية، بل هناك جوانب لابد من مراعاتها كتامين مصادر الطاقة لحلفائها في أوروبا من جهة والعمل على حرمان المنافسين كالصين من الموارد من الجهة الثانية، وفي المقابل نجد الموقف الفرنسي الذي يتناغم والموقف الروسي، إذ أصبحت روسيا مؤخرا تلعب دورا قريبا من الدور الفرنسي[14]، بل وأدى بقوات الناتو المساهمة في مقتل القذافي للوقوف أمام التوسع الروسي في المنطقة، كما إن تركيزها الأول على الأرجح سيكون على"منطقة الهلال النفطي" في ليبيا، انطلاقا من توجهاتها التوسعية الرامية إلى المزيد من النفوذ في منطقة الشرق الأوسط[15].

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1591-1608.

الفرع الثاني: تصاعد التهديدات اللاتماثلية:

الدولة الفاشلة يعيد هذا المصطلح توصيف مرحلة كانت عليها كثير من الدول في مطلع الحقبة الاستعمارية لم تكن فيها الدول الحديثة قد تشكلت بعد، أما الان فإننا نتابع دورة جديدة من الدورات الاستعمارية "إذ أن إفشال الدول هو جزء من الخطة الاستعمارية التي لها ما بعدها"، فالدورة الاستعمارية في نقل الدول إلى حالة الدولة الفاشلة تبدأ بتحريك عوامل التفكيك الداخلي عبر آليات متعددة، تتضمن خططا لعزل الدول المستهدفة وحصارها سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا، لتتآكل قدراتها على الصعيد الدولي[16].

إن كل المؤشرات الدالة على الفشل اجتمعت في دول الساحل. وذلك بسبب السياسات التي انتهجتها هذه الدول بعد الاستقلال، فالممارسات السياسية أفرزت أنظمة تسلطية، بالإضافة إلى غياب ردود فعل قوية من حكومات المنطقة بعدم قدرتها على مراقبة مناطقها الصحراوية الشاسعة، وهذا ما يحدث بالفعل مع مالي. إذ تعتبر مالي إحدى الدول الواقعة في منطقة الساحل[17]. ولعل تدهور الأوضاع فيها خصوصا بعد الانقلاب العسكري على الرئيس أدى إلى انتشار العديد من إعراض الدولة الفاشلة الغير قادرة على مراقبة جميع أقاليمها[18].

الفرع الثالث: تطور نشاط الجريمة المنظمة (الإرهاب، تجارة المخدرات، الهجرة الغير منتظمة)

انطلاقا مما سبق ذكره عند تطرقنا إلى البعدين الاقتصادي والسياسي في منطقة الساحل كون دول الساحل تواجه إشكاليات ذاتية تعددت إبعادها بين السياسية والاقتصادية.

فمن موريتانيا إلى تشاد نجد أن جل الدول ضعيفة النمو وكثيرة الاستدانة والتبعية، كما أن تنامي مختلف أشكال الجريمة المنظمة، من هجرة سرية، تهريب، متاجرة بالمخدرات، وكذلك المتاجرة بالبشر والأعضاء، نتيجة المالات السياسية والاقتصادية مما جعل منطقة الساحل من أكثر المناطق حركية من حيث عبور المخدرات الصلبة من أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا إلى أوروبا, وكثيرا ما تلتقي الجماعات الإجرامية المتاجرة بالمخدرات مع الجماعات الإرهابية, كما تشكل المخدرات أيضا احد مصادر تمويل الإرهاب فالجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب أصبحت مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة, خاصة أن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية ومؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة[19].

كما أدى توسع تنظيم القاعدة في المنطقة، بعد سقوط نظام القذافي واستيلاء الجماعات الإسلامية على أسلحة ترسانته العسكرية الضخمة,إلى بروز أزمة بين ليبيا الجديدة ودول الشمال والساحل

الإفريقي, التي ترى أن "القاعدة" هي العدو المشترك لها وأصبحت الفضاءات الواسعة لمنطقة الصحراء الكبرى وساحل غربي إفريقيا هي المناطق المفضلة لنشاط تنظيم " القاعدة"، المر الذي دفع عناصر التنظيم إلى اللجوء لمناطق الساحل الإفريقي، حيث تفتقر هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية , إضافة إلى إنها تعيش في ظل فراغ امني، حيث لا يوجد في تلك الأقاليم مايستدعي حضور أي حكومة، واغلب الأهالي يحتكمون إلى الأعراف الاجتماعية التي كانت سائدة حتى قبل الاستعمار[20].

الفرع الرابع: تطور الحركة الانفصالية:(ديناميكية الأخطار التفكيكية)

في دراسة "لميكولاس فابري" عن دور **المتغير الخارجي في تعزيز النزعة الانفصالية**[21]، يلاحظ أن ثمة ديناميكية تفكيكية يتم تفعيلها من الخارج وتهدف إلى تقسيم الدول الوطنية مثلما كان الحال مع السودان باتت تهدد دول أخرى في إفريقيا مثل مالي، أو بعبارة أوضح هي: **تمرير لمشروع "الهلال السامي"**.

يقوم هذا المشروع على إقامة تحالفات بين" ثالوث الطوارق والأكراد واليهود" على الرغم من البعد الجغرافي الطبيعي والبشري بين أماكن وجود الأطراف الثلاثة ومناطق استيطانهم وأصولهم، أن الطوارق من أصول امازيغية استوطنوا الصحراء الإفريقية الكبرى، والأكراد من أصول "هندو –هندو أوربية" استوطنوا أجزاء مقسمة بين العراق وإيران وسورية وتركيا، واليهود من أصول "سامية" اغتصبوا ارض فلسطين لإقامة وطن قومي ديني لهم. إذ أريد للمشروع أن يتخذ من التجربة اليهودية في إقامة وطن قومي المثل الاوجب على الحركات الانفصالية في استنساخه لتحقيق مبتغاه في الاستقلال بدولها، التي تسعى إلى إقامتها على أساس قومي –كما تراه هذه الحركات– وهذا ماعبر عنه أبو بكر الأنصاري زعيم المؤتمر الوطني لتحرير الازواد، الذي جعل من مشروع "الهلال السامي "ركيزة لإقامة"دولة الطوارق" بقوله: "إحياء قومية بني إسرائيل نموذج يمكن تطبيقه مع القومية التارقية، الرأي العام الإسرائيلي يستذكر في شخصي "أبوبكر الأنصاري" الزعيم الإسرائيلي "تيودور هرتزل" الذي يفاوض القوى الكبرى على قيام دولة إسرائيل، وهو ما سيتكرر مع "الطوارق".

أما موقع الأكراد من ثالوث الهلال المرجو إقامة أركان تحالفه فتماهى مع سعي الطوارق الذين يدين اغلبهم بالإسلام إلى إبعاد شبهة استئثارهم من دون غيرهم من الانفصاليين في العالم بالدعم الإسرائيلي، فضم الأكراد إلى الطوارق[22]. فحسب أدبيات حركة الازواد والتي ترى نفسها منسجمة تماما مع حركة الأكراد التي كانت تؤكد الكثير من المؤشرات (قبل استفتاء إقليم كردستان بالانفصال عن العراق في25 سبتمبر 2017) أنها مقبلة على تأسيس الكيان السياسي الذي تحلم به، التي تساعدها الظروف التي تمر بها المنطقة، منذ احتلال العراق سنة 2003 على نجاحها, تضيف بأنه تحقيق الحكم

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1591-1608.

الذاتي للأكراد ثم تطويره إلى بنية أساسية للدولة بإمكانه أن يكون النموذج المتبع في شمال مالي من طرف حركة الازواد [23]. وهذا ما أكده العقيد السابق في الجيش الجزائري "محمد شفيق مصباح" بقوله: مهما اختلفت التسميات المتعلقة بالكيان المأمول إنشاؤه في الساحل الإفريقي: "الجمهورية الطوارقية" فذلك لن يخرج عن تنفيذ مشروعات غربية ذات أبعاد إستراتيجية تتمثل أساسا في: تفتيت أوطان المنطقة واستعمال الكيان الجديد كقاعدة عسكرية لإدارة مايسمى" الحرب على الإرهاب في الساحل الإفريقي"[24].

لعل هذا المتغير الأخير هو المفتاح الذي يفند فكرة الانفصال لان كل القوى الإقليمية (ليبيا، المغرب) المؤججة للانفصال تدرك خطر تجدد إقامة دولة للطوارق، وهذا ماكده د.وليد عبد الحي في أخر دراسة استشرافية له عن مستقبل "النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي" حيث كانت النتيجة احتمال انفصال أقلية من دولة عربية خلال السنوات العشر القادمة هو 13% فقط احتمال اتساع قاعدة الإدارات الذاتية (الحكم المحلي والذاتي) 44%[25]. لأنه وحسب رأينا بان الضرر سيكون جماعيا لا فرديا لدول الساحل ودول شمال إفريقيا بالتحديد ولهذا سيعمل القادة في البلدان المغاربية على إخماد فكرة الانفصال، وعدم السير بها في مسارات التصعيد.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التحديات الأمنية:

هناك عدة استراتيجيات متاحة للجزائر في المنطقة تختلف باختلاف الدور الذي يقدر لها أن تلعبه من اجل تحقيق غاية الأمن الإقليمي, لكن لزم قبل ذلك التوقف لمعرف إلى أي مدى يمكن أن تؤثر هذه التهديدات بنوعيها على الأمن القومي الجزائري.

المطلب الأول: انعكاس التحديات الأمنية على الإستراتيجية الجزائرية

الفرع الأول: إقليميا

يعتبر التمرد التارقي قضية لا يمكن لدولة ما محاربته لوحدها لما له من صبغة فوق دولاتية وجب توحيد الجهود للقضاء عليه، هذا من جهة ومن جهة أخرى الخوف من تطور الأحداث في دول الساحل وظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[26]. كل هذه العوامل مجتمعة استلزمت تضافر الجهود الإقليمية للدول التي تشترك فيها من اجل البحث عن سبل للحد منها من أهم ضروب الجهد الدبلوماسي التي خاضتها الجزائر في مسعاها المتواصل لمكافحة الإرهاب يذكر: [27]

– عملت الجزائر على العمل في تنظيمات إقليمية ومع دول لها نفس الأهداف من اجل احتواء العوائق غير النظامية للأمن القومي الجزائري ومن بين هذه المنظمات نجد COMEC وهي لجنة

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1591-1608.

عمليات الأركان المشتركة لدول الساحل، وهي تضم كل من دول الجزائر موريتانيا، مالي والنيجر ومقرها تمنراست تأسست في افريل 2010 هي اللجنة التي جاءت لسد النقص في مجالات التبادل ألمعلوماتي والاستخباراتي الذي تقتضيه المكافحة الميدانية للإرهاب الذي بات خطرا عابرا للأوطان.

– تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية لقاء الإفراج عن الرهائن المختطفين: حيث كان الموقف الرسمي للجزائر هو الرفض القطعي لها، لإدراك صانع القرار بان السماح بهذا النشاط يعني توفير مصدر تمويل للجماعات الإرهابية يسمح لها بشراء الأسلحة واستمرارها بالقيام بعمليات إرهابية نوعية خاصة في الجزائر هذا ما دفع بالجزائر بان يكون لها دور مهم قامت به كي يصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1904 بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، بعد أن أقنعت الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية بضرورة تبنيه. وفي هذا الاتجاه يرصد تصريح وزير الشؤون الخارجية (السابق) "مراد مدلسي" الذي قال فيه على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر2010: "العمل الذي تقوم به الجزائر على المستوى شبه الإقليمي والإفريقي، وضمن الأمم المتحدة في مجال مكافحة احتجاز الرهائن ودفع الفدية، سيساهم بشكل كبير في محاربة التطرف والتحريض على الإرهاب". وهو المدخل الأساسي الذي بني عليه الموقف الجزائري من السياسة الفرنسية معبرة عن امتعاضها حيال ما صدر منها باءتاحة الفرصة أمام دفع الفديات إلى الإرهابيين مقابل إطلاق سراح رعاياها المختطفين في منطقة الساحل الإفريقي متسببة بزيادة حدة التوتر في المنطقة بعد تجاهلها للجهود المبذولة لحلحلة الأزمة سياسيا والقيام بالتدخل العسكري. وفي مقابل ذلك استطاعت الجزائر أن تلعب دورا محوريا في خلق إجماع إقليمي ودولي, باستمالة الولايات المتحدة الأمريكية لدعم موقفها إلا أن كل هذه المساعي اصطدمت بالموقف الفرنسي المتحفظ على اللائحة القاضية بتجريم دفع الفدية نظرا للدور الفرنسي الفعال الذي تريد لعبه في المنطقة انطلاقا من فكرة "عقدة الارتباط الاستعماري"وهو ما يتقاطع مع الرؤى الجزائرية تجاه المنطقة حيث عملت:

الفرع الثاني: داخليـــا.

حاولت السلطات الأمنية الجزائرية العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتي عبر الحدود مع ليبيا,وخاصة بعد تصاعد موجة العنف في الشهور الأخيرة، وورود معلومات تؤكد استيلاء الجماعات الإرهابية في ليبيا على مجموعة طائرات,فقد سحبت الجزائر البعثة الدبلوماسية من العاصمة الليبية طرابلس، كما قامت بإغلاق المعابر الحدودية البرية مع ليبيا وقامت بنقل قوات عسكرية إضافية إليها، وسحب عمال شركة النفط الجزائرية سونطراك، كما صادق المجلس الأعلى للأمن الجزائري برئاسة عبد العزيز بوتفليقة في سبتمبر الماضي على إجراءات

أمنية وعسكرية لمواجهة احتمال تسلل عناصر مسلحة من ليبيا إلى الجزائر,وخلال الفترة الماضية قام الجيش بحفر الخنادق وتكثيف التواجد الأمني على طول الحدود الشرقية مع الجارتين تونس وليبيا خاصة مع اقتراب ذكرى الحادث الإرهابي في عين اميناس الذي اضطلعت به الجماعات الإرهابية في يناير2013 ومع اقتناع أن الحوار الشامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق لاستعادة الدولة، بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار إذ كشف رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة "**احمد ميزاب**" عن مضمون المبادرة الجزائرية القائمة على "جمع الفرقاء" أولا ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الإخوة في ليبيا من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لآلية بعث مؤسسات الدولة وتفعيلها[28].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الدور الجزائري تجاه منطقة الساحل الإفريقي

تلعب الجزائر في ظل تفاقم التهديدات الأمنية المحيطة بها دورا مهما في غايته الحفاظ على امن إقليمها وتحصينه من جميع التهديدات المتسارعة والمتعددة الأوجه والأشكال، المصحوبة بالتدخل الأجنبي في منطقة الساحل نتيجة اكتسابها لبعد عالمي.

وهو ما يجعلنا في حاجة إلى معرفة مدى توظيف صانع القرار الجزائري لمقترب الدور كمحدد مهم للسياسة الخارجية الجزائرية الراهنة تجاه العمق الإفريقي كفضاء حيوي وإقليمي وجيوسياسي ناتج عن تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل[29].

وبداية ينبغي الإشارة إلى أن إدراك الدور كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية يتحدد بعناصر الصراع والاستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الاستراتيجي، وهو معطى مهم في علم الجغرافيا السياسية باعتبار آن الدور احد مكونات السياسة الخارجية، وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ,كما يعرف بأنه مفهوم السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية، ومن هذا المنطلق لا ينشا الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية مدروسة.

وعلى هذا الأساس تقف الأهداف الجزائرية الأساسية بين مفهومين رئيسين وهم مفهوم المكانة الدولية، ومفهوم الفاعل الإقليمي، وبين المفهومين يندرج تصريح بوتفليقة مؤكدا على أن السياسة الخارجية الجزائرية بكل أبعادها تجمع ما بين المبادئ والمصالح: "**فالمواقف الدولية تعطيك وزنا**

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1591-1608.

معينا في الوطن العربي ووزنا معينا في القارة الإفريقية ووزنا في أسيا وأمريكا اللاتينية، فمخاطبة الدول الكبرى تجعلني اشعر بأنني ناطق باسم ثلثي البشرية وبالتالي حاجتك مقضية مباشرة إذن هي سياسة مبادئ ومصالح لكن يراها هكذا من يسيرها، أما الذي يراها فيحسبها مبادئ فقط"[30].

من خلال هذا، تتبين الأهداف الأساسية للدولة الجزائرية في الفعالية الإقليمية والتي تتجسد حسب التصور الجزائري في: "المطالبة بالنصيب كل النصيب الذي ينبغي أن يؤول لنا في تدبير وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرقي المشترك على الأصعدة الجهوية"، أما حسب الدور المنسوب لها من طرف فواعل إقليمية أخرى فنفس الدور يصنف على انه هيمنة إقليمية، وفي كلتا الحالتين يعتبر اكتساب المكانة الدولية هو الأساس، فالدور المتصور يعتبر الفعالية الإقليمية هي نتيجة للمكانة الدولية المكتسبة، لان الأخر سيتعامل مع الجزائر في كل ما يتعلق بشؤون منطقة الساحل الإفريقي، وبالتالي تصبح الجزائر شريكا فاعلا في صناعة الاستراتيجيات من طرف القوى العظمى في كل ما يتعلق بالساحل الإفريقي، ومن هذا المنطلق يتأسس الدور المنسوب للجزائر والمتعلق بالهيمنة الإقليمية، فالجزائر في نظرهم هدفها من اكتساب المكانة الدولة هو السيطرة الإقليمية، وليس صناعة التكامل الإقليمي آو وجودها شريكا في رسم السياسات.

هذا الانطباع الذي عززه التصور الإفريقي,حيث أن بعض الدول الإفريقي كانت ترى في الجزائر دولة امبريالية ذات نمط خاص أو أنها دولة امبريالية فرعية تريد أن تكون حلقة ربط بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، والذي أدى إلى بناء منظومة مناهضة لدور الجزائر قادتها مغاربيا المملكة المغربية وعلى الصعيد الإفريقي السنغال، واللتان شكلتا تحالفا استراتيجيات خدم المصالح المغربية كثيرا خصوصا فيما يتعلق بالقضية الصحراوية[31].

المطلب الثالث: الخيارات الإستراتيجية للجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي

تعرف الإستراتيجية بالمعنى العام على أنها توظيف القدرات والإمكانيات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها لتحقيق الأهداف القومية للدولة، وهناك عدة أشكال من الاستراتيجيات والتقسيمات حسب المجال والمدى، ويشير" **ليدل هارت**" إلى إن الإستراتيجية العليا للدولة تعني حصر كافة القدرات الاقتصادية والبشرية، واستغلالها في دعم القوات المسلحة[32].

وللإستراتيجية أشكال متعددة ينطلق تحديدها من واقع الظروف الدولية، أو حسب أهداف الإستراتيجية ذاتها آو مجالها الجغرافي أو الوسائل والأساليب التي ترتكز عليها. وبالنسبة إلى جملة الاستراتيجيات الجزائرية المتعددة والمتاحة لها تجاه منطقة الساحل يمكن القول بان هناك عدة

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1591-1608.

استراتيجيات تختلف باختلاف المقترب المناسب والدور الذي يفترض أو تقدر الجزائر أن تلعبه من اجل تحقيق غاية الأمن والتفوق الإقليمي، نذكر منها:

1- **إستراتيجية الأمن التعاوني:** وهي الإستراتيجية التي لطالما اعتمدتها الجزائر حتى وقت قريب، لكونها الإستراتجية الأكثر واقعية بالنسبة للجزائر من حيث عدم قدرة النظام الجزائري على تحمل تكاليف الحماية الإقليمية منفردا.

من خلال تجسيد أبعاد الأمن التعاوني إلى ضرورة وضع إستراتيجية مشتركة لبلدان الساحل الإفريقي لمكافحة الإرهاب، ومنعه من التحالف مع ظاهرة الجريمة المنظمة من خلال اطر تعاونية تؤسس لبنية سلم وتنمية بالمنطقة، واستنادا لنظرية الدول المحورية فالجزائر تعتبر دولة محورية في منطقة المغرب العربي وفي ظل النزاعات المحيطة بها في الجوار الإقليمي يجعلها تدفع ثمنا باهضا وربما تنازلات مؤلمة، لذا سعت في تبنيها لمفهوم الأمن التركيز على أبعاده المختلفة من البعد الاقتصادي والثقافي والسياسي إلى العسكري.

2- **إستراتيجية التدخل الانتقائي:** وهو التقوقع والاكتفاء بتدخل الجزائر في القضايا التي تمس أمنها القومي، أي في حالة التهديد المباشر فقط.

3- **إستراتيجية الدولة التي لاغنى عنها:** من خلال دراستنا وتتبعنا للسلوك الجزائري تجاه إفريقيا انشغال الجزائر بالدائرة الإفريقية على غرار باقي الدور وهو ما يجعلنا نتوقع بان الجزائر يمكنها أن تتبنى استراتيجيه الدولة التي لاغنى عنها حيث يؤكد السلوك السياسي والأمني للجزائر في الآونة الأخيرة تركيزها على الدائرة الإفريقية، فالجزائر لها من المؤهلات لان تلعب هذا الدور الذي لاغنى عنه في المنطقة كونها تنتمي لكل البناءات العضوية الجهوية متعددة الأطراف في إفريقيا (منظمة الوحدة الإفريقية سابقا والاتحاد الإفريقي حاليا).

المطلب الرابع : تقييم الخيارات الإستراتيجية المتاحة للجزائر تجاه منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر مكانة منطقة الساحل ذات الخصوصية الجيو-سياسية والجيو-استراتيجية والجيواقتصادية محركا باعثا للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل ما تعانيه المنطقة من انفلات امني واستقطاب للقوى العالمية وهي مجمل العوامل التي تتيح، إن لم نقل تفرض على السياسة الخارجية الجزائرية إعادة التكيف والتغير وفق المقتضيات والمعطيات الراهنة وإعادة القراءة لاكتشاف محركات ووسائل هذا التحرك وقبل الخوض في تقييم الأدوار والاستراتيجيات المتاحة للجزائر لعبها في منطقة الساحل, لكن قبل ذلك لابد من التذكير بان تقييم ثقل دولة ما في السياسة الخارجية يعتمد

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1591-1608.

على مجموعة من عناصر القوة التي تترجمها إلى القدرة، وهو ما على السياسة الخارجية الجزائرية توظيفه وتفعيله.

فعناصر القوة المتكاملة، كالموقع الجيو_استراتيجي بين البحر المتوسط شمالا ومنطقة الساحل جنوبا، بالإضافة إلى الموارد الاقتصادية والطاقوية واحتياطي النقدي الهائل مقارنة بوضع دول أوروبية أو مغاربية محيطة بها، بالإضافة إلى القوة العسكرية والأمنية التي لا تفتقر إلى الخبرة في إدارة مكافحة الإرهاب وإمكانية بلوغها لتحقيق منظومة إقليمية أمنية في الساحل، يحتم على الجزائر إعادة النظر في إستراتيجيتها ودورها في المنطقة.

من خلال الأدوار التي تطرقنا إليها في دراستنا والتي يمكن تقيمها من خلال مدى إمكانية لعب ذلك الدور وتنفيذه من جهة ومعيقات تنفيذه من جهة أخرى ففي تقييمنا لإستراتيجية الأمن التعاوني كخيار استراتيجي تجاه المنطقة نجد انه من الممكن تجسيده على ارض الواقع لكن بشرط توفر الإرادة الجماعية لكيانات دول الساحل الإفريقي، مع توفر عنصر الإدراك الجماعي لمسالة التهديدات الأمنية التي تفتك بالمنطقة وضرورة القضاء عليها وفق إستراتيجية أمنية تعاونية وشاملة بعيدة عن المقاربات البراغماتية للقوى الكبرى الخارجية.

أما بالنسبة لإستراتيجية التدخل الانتقائي أو الانغماس الانتقائي فتتعدد الرؤئ فهناك من يعتبر أن الجزائر تنئ بنفسها عن المشاكل بتدخلها فقط حينما يهدد أمنها القومي و ورهناك من يقول عكس ذلك إن مسالة انتقائها للقضايا التي تتواجد فيها تحيدها عن المنطقة فينكفئ دورها ويتراجع تأثيرها بحيث تتمكن القوى الإقليمية الأخرى كالمغرب من البروز في المنطقة والتأثير على دول المنطقة حينما يتعلق الأمر بمسائل أمنية تهدد الأمن القومي الجزائري بشكل مباشر. في حين أن الواقع يتعارض مع هاته الرؤى و يؤكد على أن الإستراتيجية التي تعتمد على تجزئة المنطقة على حسب القضايا لا تتناسب مع العقيدة العسكرية للجيش الجزائري القائمة على الالتزام داخل الحدود.

أما فيما يخص إستراتيجية الدولة التي لاغنى عنها سواء تعلق الأمر بدول الساحل آو بالقوى الخارجية ففي رأينا أنها ممكن التحقق وذلك لان جل دول الساحل تعيش على واقع اقتصادي وامني وسياسي منهار شكل في مجمله نسقا ازمويا يصعب الخروج منه في المدى القريب وبالتالي فتلك الدول ترى في الجزائر بحكم جوارها واستقرارها وإمكانياتها شريكا يصعب تجاهله أو الاستغناء,كما الدول الغربية لا تستثني الجزائر من حساباتها واستراتيجياتها لعدة اعتبارات تجعل من المستحيل إنجاح أي إستراتيجية أو هدف دون الجزائر، وهنا يمكن القول بان استغلال الجزائر لإستراتيجية الدولة التي

لاغنى عنها يمكن إن يضمن للجزائر دورها الريادي في المنطقة كما يمكن لها تحقيق جميع غاياتها الإستراتيجية وأجندتها السياسية انطلاقا من الأمن الحدودي ووصولا إلى التكامل وقيادة دول المنطقة.

خاتمـــــة:

بالرغم من الانتصار الدبلوماسي الذي يحسب للجزائر لنجاحها في القيام بمفاوضات مراطونية للتنسيق بين الرؤى والمطالب بين أطراف النزاع في قضية الطوارق، ليتكلل بتوقيع اتفاق سلام أنهى أكثر من ثلاث سنوات من الاقتتال بين الأطراف المالية، إضافة للجهود المحلية والإقليمية والدولية التي قامت بها لمكافحة التهديدات اللاتماثلية التي اجتاحت منطقة الساحل الإفريقي وكادت أن تعصف بأمنها القومي، إلا انه ينبغي أن نعترف بان السياسة الإقليمية للجزائر هي دبلوماسية ولم ترقى لمستوى بناء استراتيجيه حقيقية وتفعيلها على كل المستويات وهذا ما حاولت الدراسة على مدارها العمل عليه، من خلال تحديد الاستراتيجيات المستقبلية التي من الممكن أن تتطور إليها الإستراتيجية الجزائرية في المستقبل للتعامل الفعال والشامل مع النسق الأزموي الموجود في منطقة الساحل الإفريقي.

الهوامش:

[1]- صيفي مشاور، **دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الحوار الفكري**، المجلد 12 العدد 11 ،ص 217.

[2] EdmondBernus et autres, " **Le Sahel oublie " .Revue Tiers Monde**. Vol 34 , N 134, 1993. P 311

[1]- لحسن الحسناوي، **"إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات.. والانعكاسات"**، الموسوعة السياسية ، اطلع 25 جوان 2022 على الرابط : https://political-encyclopedia.org/dictionary

[4]- Alain Antil et David Vigneron**. Le SahEL.entre rentes et economie de subsistenc** . on Le Sahel En Crise. Questions international N 58 –Novembre 2012. La documentations Francaise.p52

[5]- **AFRICAnEconomicOutlook**..SustainabCities and Structural Transformation.AFDB ,OEC ,UNDP,2016.P25.

[6]- Abdoulaye KONATE et Hamacire **DICKO .MALI (Perspectives économiques en Afrique © BAfD, OCDE, PNUD)** 2017 P3.

[7]- عبد الوهاب رزيق,**الرهانات الإقليمية في الساحل**,في إستراتيجية القوى الكبرى,النادي الوطني للجيش,الاثنين 2015,ص61.

[8]- ساحل مخلوف,**الساحل الإفريقي بين صراع النفوذ و متطلبات الأمن الجهوي**,في الساحل ضمن إستراتيجية القوى الكبرىص171.

[9]- محمد بوبوش,**الأمن في منطقة الساحل والصحراء**,عمان:دار الخليج للنشر والتوزيع,2016,ص19.

[10]- ساحل مخلوف,مرجع انف الذكر,ص171.

[11]- عبير شليغم,**النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية**،في الحوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، الجزائر:دار الجامد للنشر والتوزيع,2015,ص401.

[12]- فول مراد,**الانفلات الأمني في دول الساحل المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن** ,من حوارات إقليمية وعالمية,ص93.

[13]- عبير شليغم,مرجع انف الذكر,ص405.

[14]- دالع وهيبة,**أطروحة دكتوراه,السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي من 1999 إلى 2014** من جامعة الجزائر3سنة,2014ص129.

[15]- منصور لخضاري,**الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر** ,ص17.

[16]- منصور لخضاري,**السياسات الأمنية الجزائرية,**الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 201,ص225.

[17]- إسماعيل دبش,**سياسة الجزائر تجاه الساحل الإفريقي,بين المقاربة الإقليمية والتأثيرات الدولية:دراسة حالة الأزمة في مالي في الساحل** ضمن إستراتيجية القوى الكبرى,ص251.

[18]- مرجع سابق,ص241.

[19]- رسولي أسماء.**مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية) جامعة باتنة 2010.

[20]- فول مراد,مرجع انف الذكر,ص89.

[21]- مرجع سابق,ص99.

[22]- وليد عبد الحي,**نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي.في كتاب بناء الدولة والأمة في الوطن العربي** ,بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات, 2014,ص93 .

[23]- منصور لخضاري,مرجع انف الذكر,ص263.

[24]- بهلول نسيم,مرجع انف الذكر,ص263 .

[25]- مرجع سابق.ص457.

[26]- محمد بوبوش,مرجع انف الذكر,ص26.

[27]- دالع وهيبة,مرجع انف الذكر,ص240.

[28]- أميرة عبد الحليم.**تدخل الجزائر في الأزمة الليبية :التورط العسكري**.مصر:الأهرام اليومي,الصادر ب13 يناير 2015,ص3.

[29]- قوي بوحنية، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا**.مركز الجزيرة للدراسات, جوان 2012, نقلا عن موقع https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html

[30]- سليم، العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة 2010,ص38.

[31]- مرجع سابق ,ص 41.

[2]- Armond Coline ,**INTRODUCTION .ALA STRATEGIE**.avant- propos de thierry monterial ,p33.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولا:الكتب

1-بوبوش, محمد, **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**, عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع,2016.

2-شليغم, عبير, **لنزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية**، في الحوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء ,الجزائر:دار الجامد للنشر والتوزيع,2015.

3-لخضاري, منصور, **السياسات الأمنية الجزائرية**, الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات,2012.

ثانيا:الرسائل الجامعية

1-رسولي، أسماء، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية) جامعة باتنة 2010.

2-العايب, سليم, **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية, جامعة باتنة 2010.

3-وهيبة, دالع, **أطروحة دكتوراه, السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي من 1999 إلى 2014** من جامعة الجزائر3، سنة 2014.

ثالثا:المقالات العلمية

1-إسماعيل دبش,**سياسة الجزائر تجاه الساحل الإفريقي,بين المقاربة الإقليمية والتأثيرات الدولية: دراسة حالة الأزمة في مالي في الساحل** ضمن إستراتيجية القوى الكبرى.

2-الحسناوي، لحسن, "**إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات.. والانعكاسات**"، الموسوعة السياسية ، اطلع 25 جوان 2022 على الرابط : https://political-encyclopedia.org/dictionary

3-رزيق, عبد الوهاب, **الرهانات الإقليمية في الساحل**, في إستراتيجية القوى الكبرى,النادي الوطني للجيش,الاثنين 2015.

4-عبد الحليم , أميرة, **تدخل الجزائر في الأزمة الليبية :التورط العسكري**. مصر:الأهرام اليومي, الصادر بـــ13 يناير 2015.

5-عبد الحي, وليد, **نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي.في كتاب بناء الدولة والأمة في الوطن العربي** .,بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

6-لخضاري, منصور, **الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر.**

7-مخلوف, ساحل, **الساحل الإفريقي بين صراع النفوذ و متطلبات الأمن الجهوي**,في الساحل ضمن إستراتيجية القوى الكبرى.

8-مراد, فول, **الانفلات الأمني في دول الساحل المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن**, من حوارات إقليمية وعالمية.

9-مشاور، صيفي **دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي ، مجلة الحوار الفكري** ، المجلد 12 العدد 11.

رابعا:المواقع الالكترونية

1-بوحنية, قوي ,**الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا**.مركز الجزيرة للدراسات, جوان 2012, نقلا عن موقع:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html.

المراجع باللغة الأجنبية:

SOURC:

1-Abdoulaye KONATE et Hamacire **DICKO .MALI (Perspectives économiques en Afrique © BAfD, OCDE, PNUD)** 2017.

2-AFRICAnEconomicOutlook.SustainabCities and Structural Transformation. AFDB ,OEC ,UNDP,2016.

BOOKS:

1-Armond Coline **,INTRODUCTION .ALA STRATEGIE**.avant- propos de thierry monterial .

2-EdmondBernus et autres, **" Le Sahel oublie " .Revue Tiers Monde**. Vol 34 , N 134, 1993.

ARTICLES:

1-Alain Antil et David Vigneron**. Le SahEL.entre rentes et economie de subsistenc**. on Le Sahel En Crise. Questions international N 58 –Novembre 2012. La documentations Francaise.p52